Konrad Adenauer Stiftung

حركة التجدد الديموقراطي
DEMOCRATIC RENEWAL MOVEMENT

خارطة طريق
إلى الدولة المدنية
إدارة التعدد الطائفي
داخل نظام ديموقراطي

فريق الإعداد والتحرير:

ملحم شاوول
أنطوان حداد
كريم المفتي
أيمن مهنا

تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧

خارطة طريق
إلى الدولة المدنية

إدارة التعدد الطائفي
داخل نظام ديموقراطي

فريق الإعداد والتحرير:

ملحم شاوول
أنطوان حداد
كريم المفتي
أيمن مهنا

تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧

إن مضمون هذه الورقة لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمؤسسة كونراد آديناور. وعليه، فإن مسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيها تقع على عاتق فريق الاعداد وحده.

The content of this publication does not necessarily reflect the official opinion of the Konrad Adenauer Stiftung. Responsibility for the information and views expressed in this publication lies entirely with the authors.

اعداد هذه الورقة التزم في كل مراحله قاعدة "تشاتام هاوس" Chatham House - المسؤولية عن النص بمجمله هي لفريق الاعداد والجهة المنظمة وهو لا يلزم أياً من المشاركين او المناقشين.

شارك في حلقات مناقشة وإثراء هذه الورقة (بحسب الترتيب الابجدي ومع حفظ الالقاب) كل من: أحمد الغزّ، أحمد مطر، أديب أبو حبيب، أديب نعمة، ألفرد رياشي، الياس الحلبي، أيمن مهنا، إبراهيم منيمنة، أنطوان حداد، أنطوان سعد، أنطوان سيف، أنطوان طوق، أنطوان قربان، باتريك ماردیني، باسم الراعي، جاد شحرور، جان قصير، جهاد الزين، حارث سليمان، حازم صاغيّة، خالد زيادة، خالد قبّاني، ديالا حيدر، رامي شمّا، رباب عبيد، ربيع قيس، رفيق بدّورة، رفيق قطّان، روجيه ديب، روي بدارو، رياض الدده، رياض جرجور، رياض عيسى، سامي نادر، سمير لحود، سيبيل رزق، سيرج يازجي، شبلي ملّاط، صلاح الحركة، طلال زيدان، طوني وهبة، عادل حمية، عباس الحلبي، عبدالله حداد، عبدالله رزق، عبله لحود، علي الأمين، عمر المراد، غالب محمصاني، فادي الأحمر، فادي بسترس، فادي ضو، فاروق جبر، فهميّة شرف الدين، فيصل فرحات، قاسم قصير، كريم المفتي، كمال الذوقي، كميل منسّى، كميل الفرد شمعون، لقمان سليم، لميا عسيران، لينا علم الدين، لينه قماطي، مارك ضو، ماري تيريز قرباني، ماري كلود سعادة، مالك مروّة، محمد السمّاك، محمد حسني الحاج، محمد حسين شمس الدين، مروان ر. حمادة، ملحم خلف، ملحم شاوول، منى فيّاض، ميّاد حيدر، ميشال طراد، ميشال عقل، نايلا طبارة، ندى شاوول، وفيق زنتوت، وليد صافي، وليد مبارك.

توطئة

يقع هذا المشروع في إطار برنامج السياسات العامة في حركة التجدد الديموقراطي الذي يعنى بإثارة النقاش الموضوعي حول القضايا والملفات المتصلة بإدارة الشأن العام؛ وبلورة سياسات عامة علمية، مرتكزة الى حلول قابلة للتنفيذ، تنسجم مع سلّم القيم والخيارات الاساسية التي تتبناها الحركة، وتحظى بدعم أو قبول طيف واسع من اتجاهات الرأي لدى اللبنانيين؛ ثم صياغة هذه السياسات في اوراق عمل ممنهجة مقرونة قدر الامكان بمخطط تنفيذي واضح المعالم.

وفي رأي حركة التجدد ان هذا التوجه يساهم في نقل الاهتمام داخل الحياة السياسية من مركزية الاصطفاف حول القضايا المتصلة بالقلق او الصراع على الهوية، سواء الهوية الدينية والطائفية والمذهبية او الهوية العرقية، والتي تفاقمت في السنوات الاخيرة ارتباطاً بتطورات المنطقة، الى الاصطفاف الديموقراطي حول السياسات والبرامج والخيارات، وهو ما يميّز المجتمعات والدول المستقرة والمتطورة.

وموضوع هذا الورقة، أي إدارة التعدد الديني/الطائفي/المذهبي ضمن نظام ديموقراطي ووضع خارطة طريق للانتقال الى دولة مدنية تكفل في الوقت نفسه حماية التعددية وتأمين المساواة على اساس المواطنة، هو في نظرنا الاشكالية الاساسية التي تواكب الدولة اللبنانية منذ نشوئها لا بل منذ تبلور الكيان والشخصية الوطنية اللبنانية.

ولأننا لسنا بصدد نص حزبي او ايديولوجي او للتسويق السياسي او الانتخابي، سعينا في آلية انتاج وتطوير هذه الورقة الى اشراك طيف واسع من الأكاديميين والناشطين والعاملين في الحقل العام من الاتجاهات الفكرية والسياسية المهتمة بالانتقال الهادئ والمنظّم الى الديموقرطية الكاملة وتوفير قاعدة صلبة ومديدة للاستقرار في لبنان. عليه، تقترح الورقة مساراً تدرجياً وواقعياً وتضمينياً، ينطلق من الدستور واتفاق الطائف اللذين يتضمنان أسساً وآليات عامة مسلماً بها على نطاق واسع في هذا الاتجاه، وهي بالتالي تتفادى استنساخ النماذج والحلول البسيطة و»الجاهزة» وتأخذ في الاعتبار، أولا تطلعات النخب المدنية والحداثية، لكنها تنطلق من وقائع الاجتماع السياسي اللبناني وتاريخ تشكل الهوية الوطنية اللبنانية ونقاط قوتها ونقاط ضعفها، والهويات الثانوية (ما دون الوطنية) ومكانتها، فضلاً عن الجغرافيا السياسية المحيطة بلبنان.

المحتويات

مقدمة: الخلفية والأهداف العامة للمشروع ٧

الإطار النظري للبحث ١١

١. خصائص الاجتماع السياسي اللبناني وتطورها ١١

٢. النظام المنبثق من الاجتماع السياسي اللبناني ١٣

٣. ميثاق العيش المشترك ومفهوم المشاركة ١٣

٤. تأسيس الديموقراطية التوافقية اللبنانية ١٤

٥. انحراف الديموقراطية التوافقية: التطبيق الانتقائي لاتفاق الطائف ١٥

مشروع الدولة المدنية: خريطة طريق، تدابير وسياسات ١٧

١. المخطط التطبيقي ١٨

٢. المسار نحو الحالة "المدنية" ١٩

٣. اقتراحات تنفيذية وسياسات ٢٢

مقدمة:
الخلفية والأهداف العامة للمشروع

يهدف هذا المشروع بشكل عام إلى المساهمة في بلورة المعايير والآليات التي تؤمّن الانتقال، في التجربة اللبنانية، من وضعية انتظام الحياة السياسية حول "قاعدة الهَوية"، القائمة على الاصطفاف ضمن الولاءات والانتماءات الأولية (الدين، الطائفة/المذهب، المنطقة، الاثنية، الخ.) إلى وضعية تقوم على التنافس الديموقراطي حول الرؤى والقيم والمبادئ والخيارات والبرامج المنتظمة ضمن ما يعرف بـ"السياسات العامة". كما يهدف الى صياغة هذه المعايير والآليات في ورقة سياسات policy paper تتم بلورتها وصياغتها عبر مسار تشاركي يتضمن مساهمات من طيف واسع ومتنوع من الباحثين والعاملين في الحقل العام.

لا يمكن مقاربة مسألة التعدد الطائفي والمذهبي في لبنان بأفكار بسيطة ووصفات جاهزة. فالمعاينة المباشرة للواقع اللبناني تظهر دون شديد عناء غلبة الانتماء الطائفي/المذهبي على ما عداه من انتماءات تربط اللبنانيين فيما بينهم والمواطن بالدولة، إما بسبب غياب ما ينمي الحس بالانتماء إلى الدولة الجامعة، وإمّا بسبب منظومة الحكم الطائفية التي تغلق سبل المشاركة في الحياة العامة إلا من خلال الباب الطائفي/المذهبي، والعلاقة الجدلية بين السببين. من شأن هذا الواقع ابقاء المجال واسعاً أمام تألق الخطب الأكثر تطرفاً واضعاف القوى الهادفة إلى الربط بين اللبنانيين، وبالتالي تعزيز الديناميات السلبية مثل النبذ والانعزال واضعاف الثقة بمستقبل لبنان كوطن قابل للحياة والازدهار. كذلك من شأن هذه الحالة الانتمائية العصبية إضعاف الدولة ومؤسساتها بشكل يشرع الأبواب أمام "تأددة" (استخدام - instrumentalisation) المكونات اللبنانية من قبل "حماة" أجانب ما يعمق تعرض لبنان ليصبح ساحة للصراعات الإقليمية المحيطة أو طرفا فيها. لذلك يربط السواد الأعظم من الباحثين والعاملين في الشأن العام مسألة إصلاح وتطوير النظام السياسي بموضوع تأويل مسألة السيادة الوطنية ومفهومها (الشديد التفاوت والتقلب بين بيئة طائفية/مذهبية/سياسية وأخرى) التي هي من الشروط الأولية لحصر مفهوم الإصلاح وإدراك محدّاته وموجباته.

ولدى الحديث عن أي "اصلاح" في التشكيل الاجتماعي السياسي اللبناني تتبادر فورا الى الاذهان خيارات وعناوين ومفاهيم متنوعة، بعضها محدد المعالم نسبيا والبعض الآخر اقل تحديدا، أبرزها: العلمنة، إلغاء الطائفية السياسيّة، تطوير النظام الحالي دون المسّ بجوهر المشاركة الطوائفية، النظام

الاتحادي (كونفدرالية وفدرالية)؛ فضلا عن: الدولة المدنية، المواطنة، العيش المشترك، الميثاقية، الضمانات.

ينطلق هذا النصّ من فكرة إدارة التعدد الطائفي/المذهبي في إطار سياسي محدد هو النظام الديموقراطي، علماً أن مفهوم التعددية في النظام الديموقراطي لا يقتصر على الطوائف والإثنيات والأعراق، بل يطال أيضًا الهويات التي تفرزها الديناميات الديموقراطية نفسها، اي تلك التعدديات التي تنبثق وتترعرع في كنف الحريات وتطور حيز الفضاء العام وتوسعه، مثل الجندر، والهوية الجنسية، والفضاءات الافتراضية، والمناطق، ومدارس الفكر السياسي، الخ. فضلا بالطبع عن التعددية الاساس في اي نظام ديموقراطي اي التعددية السياسية. لكن كان لا بد لهذه الورقة من التركيز على جانب من هذه التعددية، الأكثر إشكالية ضمن الاجتماع اللبناني، وهي التعددية الطائفية/المذهبية.

كذلك اختارت هذه الورقة الانطلاق من الهيكلية المؤسساتية المستندة الى اتفاق الطائف الذي وضع اطارا لعملية اعادة بناء الدولة، انما من دون الحسم في طبيعة العلاقة النهائية بين النظام السياسي و"العائلات الروحية" او الطوائف، وذلك لصعوبة (ان لم نقل عبثية) الانطلاق من خيارات معلبة لا تتناسب مع خصوصية النسيج اللبناني وتاريخه ومتطلباته السوسيو-سياسية.

برأينا مثلا ان خيار العلمنة الشاملة والحثيثة التي تقصي أي تعبير ديني أو هوياتي عن الفضاء العام بشكل كامل، ليس خياراً عملياً للصيغة اللبنانية يكتب له النجاح المؤكد. فالانتقال الحثيث الى هذا النوع من العلمنة الشاملة جرى في بعض البلدان بشروط بعيدة عن السياق التاريخي والواقع الاجتماعي للبنان، أبرزها وجود دولة قومية مركزية ضامنة لحقوق المواطن في كنف مجتمع متجانس إلى حدّ كبير. وفي حال طُبقت العلمنة وفق تلك المعايير، هناك احتمال كبير أن يؤدي كبت الفوارق الثقافية والدينية الطائفية إلى وضع لبنان أمام نوعين من المخاطر الوجودية: الأول جنوح النظام السياسي نحو شكل من أشكال الديكتاتورية والتسلط من قبل أكثرية معينة، راسخة او ظرفية؛ والثاني خطر بروز أشكال راديكالية ومتطرفة من التعبير المذهبي والطائفي والهوياتي عموما، خصوصا ان العالم يجتاز في هذه الايام سياقات تشهد صعوداً للراديكاليات الهوياتية غير مسبوق منذ مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

في المقابل، لا يمكن التسليم أن تتحول مفاهيم "المشاركة" و"الضمانات" و"التوافق" إلى عوائق تطغى على عمل الدولة وأجهزتها وتكبّل آلية اتخاذ القرارات وتنفيذها. عليه فان التحدي هو في التوصل الى صيغة تنفيذية تجسد التوازن بين ضرورتين: ضرورة توفير الحقوق المتساوية بين المواطنين بغض النظر عن نوعية انتماءاتهم الدينية او الاولية، كما تقتضي بديهيات الديموقراطية؛ وضرورة توفير "ضمانات" ملموسة وكافية للمجموعات الطائفية المكونة للاجتماع السياسي اللبناني، وبخاصةٍ ما يتصل بالمحافظة على الإرث الثقافي والأشكال الجماعية للممارسة الدينية وللتعبير عن المعتقد، وما ترتبه من اجراءات وتنظيمات. ان النجاح في رفع هذا التحدي هو المفتاح لضمان

الاستقرار السياسي والاجتماعي المديد وغير المفروض، وتقوية الدولة ومؤسساتها واجهزتها في دورها الحاضن لتعددية الثقافات كمصدر للإغناء والابداع من جهة، وتأمين التنمية المستدامة وتوفير الخدمات العامة للمواطنين ومكافحة الفساد والزبائنية والمحاصصة من جهة أخرى. لذا، من الضرورة بمكان التمييز بين الحريات والضمانات والحقوق التي تعطى للمواطن، إلى أية عائلة روحية انتمى، وبين الحريات والضمانات والحقوق التي تعطى للجماعات.

الإطار النظري للبحث

١. خصائص الاجتماع السياسي اللبناني وتطورها

الواقع الذي نقاربه هو تماماً نتيجة "زواج" حصل بين تجربة مجتمعية - سياسية لبنانية مشبعة بموروثها العثماني وتجربة فرنسية انتدابية مشبعة بتجربة مواطنة انبثقت من موروثها الثوري. لكن قبل الدخول في توصيف ملامح المولود من هذا "الزواج"، لا بد من التذكير بخصائص البنية القاعدية للاجتماع اللبناني المبني على سيبة مثلثة الأضلع هي: الطوائف، والمناطق، والعائلات.

وحسب كل أزمة وكل ظرف، يختلف ترتيب أولوية وفاعلية كل ضلع من الأضلع الثلاثة. ومن الواضح أنه، منذ حروب لبنان انطلاقاً من عام ١٩٧٥، يتعاظم الدور المحدد للدينامية المتشابكة للعاملين الطائفي والمناطقي.

هل من الضروري التذكير أن المهمّ والأساسي هو أن الطائفة في لبنان لها دور ديني ودور دنيوي-اجتماعي تلعبهما في نفس الوقت؟ وأبرز أشكال الدور الدنيوي هو وجود أجهزة قضائية لدى الطوائف تقرر مصير المواطنين في مجال الأحوال الشخصية، كما تدير الطوائف المختلفة مؤسسات مدنية من مدارس وجامعات ومستشفيات وهيئات خيرية تؤمن الخدمات الاجتماعية والرعاية لأفراد الطائفة.

على الصعيد السياسي، تؤطر الطوائف نُخبا، منها التقليدية ومنها التي تنتمي إلى أحزاب ذات "واجهة حديثة". هذه النخب السياسية تتمتع بدرجة من النفوذ الواسع داخل الطائفة التي تنتمي إليها وتصبح هي المسؤولة عن التخطيط لدور الطائفة برمتها حيال الدولة والنظام السياسي، وتضع استراتيجية المشاركة ومنسوبها حسب الحصص المحددة دستورياً. ولا يمكن أن ننسى أن الطوائف في لبنان تمتلك ثروات اقتصادية ومالية وعقارية تسمح لها بتنفيذ مشاريعها ومخطّطاتها. تشكل الطائفة بنية عامودية تجعلها مكون أساسي من مكونات "الاجتماع العميق" في التشكيلة اللبنانية.

كما ان التعمق في توصيف الطائفية في لبنان يقود إلى تعيين "طائفيتين" إذا جاز التعبير: طائفية ما قبل ١٩٧٥ وطائفية ما بعد ١٩٧٥ وخصوصًا ما بعد اتفاق الطائف. الأولى كانت نوعا من "كونفدرالية" زعامات تقليدية ووجهاء مدينيين نجحت بحدود ما في إدارة التعدد الطائفي والتنوع المجتمعي ضمن الصيغة الميثاقية الأولى لعام ١٩٤٣، حيث أوجدت توازنا بين مساحة التدخل الزعامي الطائفي من جهة ومساحة تدخل الدولة من جهة ثانية بصيغ "مدنية" متفاوتة. أما الطائفية الثانية، اي ما بعد ١٩٧٥، وخصوصا ما بعد ١٩٩٠، فتميزت باحتلال "الأهل" – أي قوى المجتمع التقليدي، المنبثقة من الانتماءات والعلاقات الاولية – لمجمل مساحة الدولة وقيام أحزاب/طوائف تمتدّ على كافة مساحة الوطن.

ويمكن أن نلاحظ أن كل طائفة تشمل في مكوناتها الداخلية جماعات، منها العائلات الممتدّة والعشائر ومنها الطبقات الاجتماعية. ونلاحظ أنه بوجه الإجمال تتداخل تلك الجماعات بعضها ببعض لتشكل أشكالاً هجينة تتراوح بين التقليد والحداثة، بالانتماء إلى الصعد القرابية من جهة وإلى الصعد الرأسمالية والمهنية المتقدمة من جهة أخرى. ويرتكز النظام العائلي في لبنان، وإن بنسب متفاوتة بين المناطق والبيئات الاجتماعية، على السلطة البطريركية أي على "التضامن العصبي" أو "العصبية"، وعلى ممارسة ثنائية "الولاء" و"الحماية" (الأولى شرط للثانية). النظام العائلي، بطبيعته، يصل إلى الفضاء السياسي وإلى انتاج سلطة قائمة على تراتب العائلات وتوازناتها. وشكلت مجمل هذه الممارسات الاجتماعية السياسية ما نسميه "السياسة التقليدية" وهي ما تزال موجودة في المجتمع اللبناني حتى بعد انفتاحه ومنذ أكثر من قرن ونصف على الحداثة والتطور الاجتماعي، ومؤخرا على العولمة بكل أوجهها.

لكن الحداثة، منذ أوساط القرن التاسع عشر، لم تبق الطوائف مركبة فقط حول البنى والأجهزة الدينية والعائلية. أفضى الاقتصاد الرأسمالي الحديث إلى بروز شرائح اجتماعية جديدة غير قائمة على الرابط العائلي والديني فحسب، بل لديها مصالح وروابط اقتصادية واجتماعية هامة. لذلك نلاحظ داخل كل طائفة وجود طبقات اجتماعية متفاوتة من الأعلى (بورجوازية، طبقات وسطى) إلى الأسفل (فئات دنيا، عمال، مزارعون وعمال زراعيين).

نلاحظ أيضاً أن للمكان الجغرافي اللبناني هويته وتمايزه. إن الأمكنة في لبنان والمناطق اللبنانية مثقلة في ارتباطها بهوية طائفية أو بعدد محدد من الهويات تشكل، ضمن منطقة واحدة، مجالات انتماء ثانوية ضمن الكل. وأي تعديل في تركيبة الفضاء الجغرافي القائم على تطابق الهويتين الطائفية والمكانية انما هو تأجيج للصراع الاجتماعي ووضعه في مسار صراع حاد على السيطرة على الأمكنة والفضاءات، وبالتالي صراع على السلطة، وفي النهاية صراع على شكل النظام السياسي. ولا شك أن في أثر الحروب التي عصفت في لبنان، زاد عدد اللبنانيين الذين يعيشون في فضاءات جغرافية منفصلة، ما فاقم الإشكال التعايشي.

وثمة سمات غير مسيطرة ولكن حاضرة. فمن أبرز المظاهر الاجتماعية الموجودة في المجتمع اللبناني، دون أن تتمتّع بطابع السيطرة، ظواهر المجتمع المدني المعروفة (وهي فرز طبيعي لبروز الدولة الحديثة والنظام الجمهوري الدستوري)، والتي تشمل التجمعات والعلاقات الخارجة عن النمط الطائفي والعائلي المذكورة أعلاه. ويعنى بذلك الهيئات والجمعيات التي تدافع عن قضايا مدنية، حقوقية تعني المواطنين الأفراد وتتوجه نحو فضاء الشأن العام. "المجتمع المدني" في لبنان له تاريخه ومحطات هامة لنضالاته: إضراب المحامين عام ١٩٥٢ اعتراضاً على توسيع صلاحيات المحاكم الدينية ولا سيما المسيحية منها، الضغط والنجاح بإصدار قانون الميراث عام ١٩٥٩ الذي يساوي بين الذكور والإناث، فبات يطبق على المسيحيين والموسويين. تعديلات قوانين الملكية التجارية وحرية ممارسة التجارة وفتح حسابات مصرفية وحيازة جواز سفر من قبل النساء من دون كفيل أو وكيل في التسعينات (تعديلات لور مغيزل)، الخ.

٢. النظام المنبثق من الاجتماع السياسي اللبناني

لنعد إلى "الزواج" الذي أسلفنا في الحديث فيه. منذ حوالي قرن، ومع اعلان "دولة لبنان الكبير" وانفصال لبنان نهائيا عن السلطنة العثمانية، تمفصل المجتمع السياسي اللبناني مع مشروع الدولة الحديثة: دستور، نظام جمهوري برلماني ديموقراطي في كنف الانتداب الفرنسي. من هذا المنطلق يضع الدستور اللبناني موضع التنفيذ أسس جمهورية برلمانية تفصل بين السلطات وتنشئ مجلساً نيابياً لمدة محددة له حق المراقبة على الحكومة التي لا تحكم إلا بثقته. ويضع الدستور، بعد تعديلات ١٩٩٠ (وفقا لاتفاق الطائف)، السلطة الإجرائية بيد حكومة تمارس سلطتها مباشرة على جميع الأجهزة الإدارية، المدنية منها والعسكرية والأمنية. أما رئيس الجمهورية فهو منتخب من قبل المجلس النيابي ولم يعد، بعد التعديلات، يملك سلطة مباشرة على الإدارة العامة ولا على القوات المسلحة ولا على القضاء. يقرّ الدستور أيضاً ويكفل المساواة أمام القانون والحريات العامة الأساسية وحقوق الأشخاص وحرياتهم. ويزكي الدستور اللبناني المبادرة الفردية والنظام الحرّ في المجال الاقتصادي. إن الدستور اللبناني هو إذاً بوجهه العام، دستور جمهوري ديمقراطي ليبرالي، يميل في نصوصه إلى **التجرد والعمومية والديمومة** وفق مبدأ: «La loi est abstraite, générale et permanente».

٣. ميثاق العيش المشترك ومفهوم المشاركة

لكن، وبالارتباط مع هذا الدستور الذي يؤسس لحياة سياسية "حديثة" تتجه نحو المدنية، إرتأت النخَب السياسية اللبنانية، بعد إدراكها صعوبة تطبيق هذا النصّ كاملاً بسبب الذهنيات والقيم السائدة – أي الموروث العثماني، الاستعانة بميثاق يأخذ بعين الاعتبار تخوفات وهواجس جماعات من اللبنانيين من توجهات تتعلق بالأساس بالسياسة الخارجية، ولكن لها مفاعيل داخلية. من هنا الاشارة في مطلع هذه الورقة الى اهمية التأويل المتفاوت والمتقلب بين المجموعات لمسألتي السيادة والاستقلال. فكان أن بنيت الحياة السياسية اللبنانية على دستور مكتوب وعلى ما سمّي "الميثاق الوطني".

الميثاق الوطني الأول، أي ميثاق ١٩٤٣، هو اتفاق غير مكتوب جرى بين أول رئيس لجمهورية لبنان المستقّل وأول رئيس وزراء ينفذ المشروع الاستقلالي هذا. المهم في هذا الميثاق غير المكتوب ليس مضمونه الذي يشير بالنهاية إلى توجهات لبنان الخارجية، لكن، ما هو أبعد من مضمون الميثاق يعني الأطراف التي صنعت الميثاق. **بين من ومن جرى الاتفاق؟** الاتفاق يؤسس لدولة مستقلة بين أطراف لبنانيين، الا ان الأطراف المعنية هنا ليست الأفراد المواطنين اللبنانيين، بل ممثلين سياسيين عن الطوائف اللبنانية (أي المسيحيين والمسلمين) من جهة والدولة اللبنانية من جهة أخرى بما هي بنظر هؤلاء دولة توليفية بين هذه الطوائف في مشروع استقلالي واحد.

لذلك لم يكن ممكناً أن يغفل الدستور الجانب الميثاقي من مشروع قيام الدولة والجمهورية اللبنانية، فلحظ في بعض مواده (٩ و١٠) "حقوقاً" لهذه الطوائف على صعيد الأحوال الشخصية وإنشاء المدارس، كما لحظ في المادة (٩٥) تقاسم المقاعد الحكومية والمراكز الإدارية طائفياً وبشكل مؤقت "التماساً للعدل والوفاق". ولم يأت دستور ١٩٤٣ على ذكر طائفية النيابة تاركاً شأنها لقوانين الانتخابات، التي اتبعت ما قبل الطائف قاعدة ٦/٥ بين المسيحيين والمسلمين. إذاً، دستور الجمهورية اللبنانية "الأولى" بعد الاستقلال تميّز إلى حد كبير بسمة الهجانة لأنه كان "عاماً إلى حدّ ما، مجرداً إلى حدّ ما ودائماً إلى حدّ ما".

في الصيغة الميثاقية الثانية (أي اتفاق الميثاق الوطني لعام ١٩٩٠)، حُصر التقاسم الطائفي للوظائف في موظفي الفئة الأولى. وعُدلّت صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح مجلس الوزراء، وثبتت دستورياً المناصفة في مقاعد المجلس النيابي بين المسيحيين والمسلمين لمرحلة انتقالية (غير محددة المدة) إلى أن يُصار إلى إلغاء الطائفية من الحكم والإدارة وفقاً لتوصيات لجنة وطنية مهمتها وضع آليات اجتياز هذه المرحلة. كما ثبتت الانتماءات الطائفية للرئاسات الثلاث خلال المرحلة الانتقالية هذه.

إذاً، طبيعة النظام السياسي اللبناني على الصعيد التطبيقي هي توليفة synthèse بين دستور يطمح بحدود أن يكون ديموقراطياً، مدنياً، جمهورياً، ليبرالياً على الصعيد الاقتصادي، وبين ميثاق تقاسم السلطات وتوزّعها بين مجموعتين طائفيتين اجتماعيتين: المسيحيون والمسلمون، وضمن هاتين المجموعتين، من هذا الزواج بين مجتمع الطوائف والعائلات والمناطق ("الأهل") من جهة، والدولة الحقوقية الحديثة بمفهوم الثقافة السياسية الفرنسية من جهة اخرى، ولدت الصيغة التي أرادها اللبنانيون لهذه التوليفة وهي الديموقراطية التوافقية اللبنانية.

٤. تأسيس الديموقراطية التوافقية اللبنانية

الديموقراطية تلك، هي آلية تعتمد مبدأ "التوافق" بين مكونات الاجتماع السياسي (أي الطوائف في لبنان اليوم) في رسم السياسات والتوجهات العامة وتحديد المناصب وكيفية ملئها. وتعتمد في التنفيذ على آليات محددة من أنظمة وقوانين لا تستبعد مبدأ الحسم من خلال الأكثرية في هيئات معينة، وهي اما اكثرية نسبية او اكثرية مطلقة او اكثرية الثلثين تبعا لدرجة أهمية الموضوع، واحترام التراتبية

الإدارية والبيروقراطية في الإدارة والقضاء والقوى العسكرية والأمنية. أما في التمثيل السياسي فهي تقوم على مشاركة كافة الأطراف والجماعات الطائفية في عملية اختيار اعضاء المجلس النيابي الذين يأخذون من خلال هذه الآلية صفة ممثلي الأمة.

ان الحياة السياسية ضمن نظام توافقي ينبغي كي تحافظ على سمة المواطنة (اي المساواة في الحقوق بين المواطنين) ان تقوم على مبدأين: وحدة الهيئات الناخبة؛ والانقسام السياسي للشرائح الطائفية. ويوفر ذلك للممثلين السياسيين هامشاً معقولاً من الحرية والاستنساب في مواقفهم. هذه المبادئ العامة تعني، عبر ترجمتها إلى مصطلحات سياسيّة لبنانية، انه أولا لا يجوز تجزئة الهيئات الناخبة بحسب الانتماء الطائفي/المذهبي وثانيا على الطوائف اللبنانية ان تنقسم سياسياً كي تظل الحياة السياسية الديموقراطية ممكنة في نظام المشاركة الطائفية. باختصار، التعددية السياسية داخل الطوائف والمجموعات هي الشرط الاساس كي يبقى النظام التوافقي ديموقراطيا.

0. انحراف الديموقراطية التوافقية: التطبيق الانتقائي لاتفاق الطائف

في لبنان اليوم، تتطلب المحافظة على السلم الأهلي ومن ثم الانطلاق نحو استقرار مستدام وإرساء سلطة القانون، تراجع حدّة النزاعات ذات الطابع الهوياتي، المتفاقمة حالياً، وإعادة تموضع الحياة السياسية حول الأفكار والبرامج، الحقوق والواجبات. لا شك أن التطبيق الانتقائي، لا بل المشوه، لاتفاق الطائف نسف فلسفة الديموقراطية التوافقية من أساسها وأضحت ممارسة منحرفة بسبب المحددات التالية التي أدخلت عليها:

- احادية (او احتكار) التمثيل الطائفي/المذهبي هو المعوق الاساسي للديموقراطية التوافقية. ان الانقسام السياسي داخل الطوائف وهو شرط أساسي من شروط ممارسة التعددية والتوافقية. عندما تتضامن غالبية الممثلين والأحزاب السياسية لطائفة معينة وتسيطر على مجمل مكونات هذه الطائفة وتشكل كتلة متحالفة تحرّك مجموع الطائفة، فإن نموذجاً غير مألوف يفرض نفسه ويحاصر الطوائف الأخرى ويدفعها إلى التصرف بالأسلوب نفسه. هذا ما يربك ويكبح مجمل آلية عمل النظام.

- ليس فقط التمثيل الأحادي لمكون طائفي يربك ويشل النظام فحسب، بل هناك عامل آخر هو وجود تنظيمات مسلحة خارج سلطة الدولة، اي خارج نظام الامرة العسكرية وخارج اي مساءلة ممكنة وفقا للآليات المعمول بها في أي دولة فاعلة. كذلك فان تماهي تلك التنظيمات المسلحة مع طائفة بعينها يضاعف من طبيعة المشكلة. الديموقراطية بوجه عام، والديموقراطية التوافقية بوجه خاص، غير ممكنة بوجود كيانات اجتماعية مسلحة. وهذا ما حرص اتفاق الطائف على تأكيده، عندما نص على وجوب حل كل التنظيمات المسلحة وتسليم سلاحها الى الدولة.

- اقامة علاقات عضوية مع دول او منظمات خارجية هي ايضا من المعوقات الاساسية للديموقراطية التوافقية، اذ ان ذلك يمكن ان يعلي لدى شركاء التوافق اولويات تلك الدول والمنظمات على اولويات التوافق الوطني نفسه، وتضعف بالتالي استقلالية وفاعلية القرارات والسياسات التي تتخذها مؤسسات الحكم في النظام التوافقي، وقدرتها على تكوين إرادة سياسية مشتركة. والمقصود بالعلاقات العضوية تلك القائمة على الهرمية التنظيمية والامرة التنفيذية، أكانت تلك العلاقات معلنة ورسمية او غير رسمية.

- من المعوقات الاساسية اليوم للديموقراطية التوافقية استباحة القوى السياسية المحتكرة للتمثيل الطائفي/المذهبي والافراد والهيئات التابعين لها او المحتمين بها الحيز العام للدولة على حساب حقوق المواطنين، بحيث بات المجال الوطني (أي المجال العام لعموم اللبنانيين) مقسما بين تلك القوى الطائفية الى حصص حصرية. بداية لعبت ظروف الحرب اللبنانية دورا مساعدا في استيلاء قوى الامر الواقع والميليشيات على مقدرات الدولة وأملاكها العامة والخاصة وصولا الى اقتسام الإدارات والمرافق والشواطئ. ثم ساهم نظام الوصاية السورية في استكمال المحاصصات لتشمل الاعلام ومؤسسات التعليم الرسمي وقيادات المؤسسات الامنية والقضاء والمؤسسات العامة كالكهرباء ومصالح المياه والهاتف الخليوي وسائر الشركات المملوكة من الدولة، وتواصلت تلك الاستباحة وتكرست بعد خروج الجيش السوري من لبنان. واليوم، باتت القوى السياسية المحتكرة للتمثيل الطائفي/المذهبي الوسيط شبه الحصري في العلاقة بين الدولة ومواطنيها في معظم نواحي الحياة العامة، الامر الذي دفع بالزبائنية السياسية (أي التبعية والولاء مقابل الخدمات والامتيازات) والمحاصصة الطائفية (أي تقاسم المرافق والمواقع وعقود الاعمال بذريعة تحصيل حقوق «الطائفة»)، وبالتالي الفساد، وبشكل خاص الفساد السياسي، الى مستويات غير مسبوقة.

مشروع الدولة المدنية:
خريطة طريق، تدابير وسياسات

تنطلق هذه الورقة من التفسير التالي للدولة المدنية: هي الدولة التي من شأنها التوفيق بين حقوق الأفراد وضمانات الجماعات في مجتمع تعددي. هكذا تُفهم برأينا الدولة المدنية التي يجب الاقرار أنها لم تولَ حتى الآن الجهد النظري الكافي للتحديد والتفسير. فباتت مفهوماً محدداً بما ليس هو: هي ليست دولة دينية، هي ليست طائفية، هي ليست عسكرية، الخ.

عليه، فإننا نقترح المعايير العامة التالية لـ"الدولة المدنية" والتي لا تدعي الاحاطة الكاملة بالتعريف:

- ان تكون الدولة محايدة في الامور الدينية (دستوريا، وقانونيا، وفي الممارسة)، وعلى مسافة واحدة من كل الاديان، وما بين الاديان واللا-دين؛ لا تتبنى دينا معينا ولا تعادي اي دين؛

- ان تعامل مواطنيها بالتساوي وبمعزل عن انتمائهم الديني، والا تقف موقفا تفضيليا لمواطن على آخر، او لجماعة على أخرى، تبعا لدين اي منهما؛

- في التطبيق: فضلا عن حماية التعددية السياسية والدينية والاثنية والثقافية بشكل عام، وعملاً بقيم التعاضد والاحترام المتبادل، تتولى الدولة المدنية ضمان حرية الضمير والحريات الدينية سواء في الاعتقاد او في التعبير او في الممارسة، تكفل استقلالية النظام القضائي (في قوانينه واحكامه) عن سلطة دين معين او سلطة المرجعيات الدينية، تكفل حرية نظام التعليم، تكفل الحقوق الشخصية والمدنية والسياسية، ومن ضمنها حق المشاركة في الشأن العام وتبوؤ السلطة او المسؤوليات العامة لأي مواطن بمعزل عن دينه.

١. المخطط التطبيقي

نقطة الانطلاق:

نحن بصدد البحث عن كيفية إدارة التعدد الطائفي/المذهبي في مجتمع يدعي أنه قد تبنّى خيار الديموقراطية وقيام نظام ديموقراطي، وصولا الى الدولة المدنية المعرّفة اعلاه. هذه العملية تتطلب رصد ما لدينا من قوانين ومواثيق تشكل نقاط انطلاق للبحث في الشق التطبيقي من المشروع.

من هنا لا بد من الانطلاق من **وثيقة الميثاق الوطني ودستور الطائف** بهدف السعي الى تطبيقه فعلاً من جهة واستنفاد كل مضمونه نقاشا ونقدا وممارسة من جهة ثانية. خصوصاً أنه يلحظ أسلوب التدرج ووجود مرحلة انتقالية.

لماذا الانطلاق من "الطائف"؟

١. لأن دستور الطائف ووثيقة الوفاق الوطني ليسا خياراً من بين خيارات، بل يشكلان اليوم العقد الوحيد المبرم بين اللبنانيين والذي يحظى، اقله علنا، بشبه الاجماع.

٢. لأن هذه الوثيقة بطبيعتها وطبيعة الفلسفة التي وضعتها تحدد خريطة طريق اولية لإدارة التنوع الطائفي/المذهبي والمدني المجتمعي ضمن إطار ديموقراطي.

٣. لأنها وثيقة مقرّة ومعتمدة وتشمل صفقة مترابطة للتمثيل السياسي وإدارة الشأن العام.

٤. لأنها قادرة على التوفيق بين ثلاثة خيارات/تيارات موجودة بقوة داخل الاجتماع السياسي اللبناني وداخل كل المجموعات الطائفية والمذهبية، ويمكن لها ان تشكل مجتمعة كتلة حاضنة وضامنة لعملية الانتقال هذه:

- المكون الذي يطالب بـ"ضمانات" ثابتة ومؤسسية للمجموعات (مجلس شيوخ، لامركزية موسعة إدارية وإنمائية)؛
- المكون الذي يطالب بدولة مدنية "خالصة" (وهو غالبا يقصد علمانية ولا يعلن)؛
- المكون الذي يطالب بالمحافظة على الستاتيكو الراهن ولا يمانع في التوجه بتؤدة نحو تطبيق الطائف بدءاً من تعيين الهيئة الوطنية لدراسة الغاء الطائفية (المادة ٩٥ من الدستور) وربط كل شيء بتقدم أعمال هذه اللجنة.

٢. المسار نحو الحالة "المدنية"

العناصر الأولى – الجوهرية:

بالعودة إلى النصوص والمخططات التنفيذية، لدينا ثلاثة نصوص مرجعية في الدستور تشكل نقاط انطلاق لا يمكن التغاضي عنها:

- أولاً: الفقرة (ح) من مقدمة الدستور التي تنص على ان "إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية".

- ثانياً: الفقرة (ي) من مقدمة الدستور التي تنص على ان "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك".

- ثالثاً: المادة ٢٢ من الدستور التي حددت ان "مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يُستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية".

- رابعاً: المادة ٩٥ من الدستور التي حددت ان "على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

  وفي المرحلة الانتقالية:

  أ- تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

  ب- تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات الأمنية والعسكرية والمؤسسات العامة المختلطة وفقًا لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة".

نستنتج من هذه النصوص إن اعتماد آلية اتفاق الطائف كنقطة انطلاق للتوجه نحو الدولة المدنية لا بد أن يبدأ من **تشكيل الهيئة الوطنية من قبل المجلس النيابي المنتخب مناصفة بين المسلمين**

والمسيحيين. لذلك يبدو في منتهى الأهمية أن تطرح بجدّية كيفية تشكيل الهيئة وشكلها ونوعية المشاركين فيها والظروف الملائمة لإنشائها. الفكرة المقترحة تقوم على "تحجيم" وجود السياسيين والأحزاب والتعامل مع القوى المعنية فعلًا بالإصلاح بعد أن يُصار إلى تعيينها وتقويم مدى التزامها بهذا التوجه. كما يبدو بديهيًا تعزيز الحضور النسائي والشبابي والمجتمع المدني: ناشطون في مجال حقوق الإنسان، بيئيون، أوساط ثقافية وأكاديمية، الخ. هذا الامر على صعوبة تحقيقه، ضروري جدا لإنجاح عمل الهيئة، وذلك كي لا تقتصر عضويتها على اصحاب المصالح السياسية المباشرة او غلاة الطائفيين داخل كل طائفة.

كما يمكن ان نستخلص من المادة ٩٥ مسودة أجندة أولى لأعمال الهيئة:

على صعيد الدولة ومؤسساتها، فكرة **مجلس نيابي غير طائفي** هي فكرة مطلوبة على المدى المتوسط وهدف الحالة المثلى. ونعتبر أن النظام النسبي أو الأشكال المبتكرة الأخرى من الأنظمة الانتخابية التي تسمح ببروز التنوّع السياسي الموجود داخل كل مكوّن طائفي، هو الامثل لانتخاب هذا المجلس. ومن الطبيعي أن تنبثق عن هذا المجلس حكومة، يمكن أن تراعي لفترة انتقالية المشاركة الطائفية، طابعها الأساسي ان تعكس التوازنات السياسية في المجلس العتيد. ويوازي المجلس النيابي **مجلس للشيوخ** يحصر النص الدستوري مهامه بـ"القضايا المصيرية". على الهيئة الوطنية إطلاق نقاش وطني عام (كما فعلت لجنة فؤاد بطرس بخصوص قانون الانتخابات) حول تشكيل وصلاحيات ووظائف مجلس الشيوخ وعلاقته بكل من المجلس النيابي والسلطة الاجرائية.

لا بد أيضاً في هذه المرحلة ان توضع موضع التنفيذ مجموعة اجراءات مكملة ومساعدة، البعض منها ورد ذكره في وثيقة الطائف، وهي تساهم في بناء الثقة وخلق مناخات مساعدة، وتشكل بالتالي نوعا من الضمانات، كقانون الانتخاب واللامركزية الإدارية وغيرها من الإجراءات والتدابير والسياسات التي سنعرضها في الجزء الأخير من الورقة.

الكتلة الاجتماعية رافعة التغيير؟

يبقى الموضوع المهم المتعلق بهوية الكتلة الاجتماعية التي تستطيع إطلاق بدايات التغيير بالاتجاه المتعدد الأبعاد الذي ذكرناه. كيف نعيّن "الموارد البشرية" والرافعات الاجتماعية للإصلاح في لبنان؟

لقد شهد لبنان تحولات اقتصادية واجتماعية وتغيرا في بناه التحتية لم تؤدِّ بعد إلى تظهير ثقافة سياسية جديدة واسعة الانتشار وبنى ذهنية تستوعب الحداثة بكل أبعادها. ولقد ساهم عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة والعنيفة خصوصاً تلك التي تخصّ المشروع الوطني ومشاكل الهوية وصراع الهويات المتمحور حول الصراع العربي - الإسرائيلي في تأخر بروز نخب متناسقة ومنظمة بما يكفي لقيادة "ثورة ثقافية" في نظام القيم والمعتقدات السائد.

هـذا لا ينفـي بالطبـع وجـود تحـركات مدنيـة متقطعـة تجمـع مواطنـين مـن خلفيـات طائفيـة متنوعـة ومجموعـات شـبابية شـبه منظمـة حـول قضايـا تتصـل بالشـأن العـام كالحوكمـة والشـفافية والفسـاد والضرائـب والسياسـة الماليـة والبيئـة والطاقـة وادارة النفايـات وغيرهـا. وهـي تحـركات تنـم عـن حيويـة اجتماعيـة متزايـدة خصوصـا لـدى فئـات الطبقـة الوسـطى، لا سـيما تلـك المنفتحـة بحكـم المعايشـة او السـفر او الهجـرة او التعليـم، علـى نظـام القيـم المتمحـور حـول شـرعة حقـوق الانسـان. وتتغـذى تلـك الحيويـة مـن تفاقـم الفسـاد والمحاصصـة والزبائنيـة بالتزامـن مـع الاسـتقطاب الطائفـي.

ومـا يجـدر مراقبتـه، وربمـا الرهـان عليـه، هـو التقـاء هـذه الحيويـة المدنيـة مـع مكونـات وتيـارات المجتمـع السياسـي الحريصـة علـى تطبيـق اتفـاق الطائـف (أي التيـارات الثلاثـة المشـار اليهـا اعـلاه) بمـا يعـزز مسـار قيـام الدولـة المدنيـة.

عناصر الانتقال الموازية:

تتشـكل هـذه العناصـر مـن إصلاحـات وسياسـات عامـة غابـت عـن وثيقـة الوفـاق الوطنـي، او مـرت عليهـا وثيقـة الوفـاق الوطنـي دون اسـتفاضة، وهـي خطـوات هامـة لإجـراء تحـولات بالعمـق في المجتمـع اللبنـاني. تسـاهم هـذه العناصـر في إطـلاق ديناميـات تطويـر القيـم المجتمعيـة المتعلقـة بالأسـرة والعائلـة وموقـع الديـن في العلاقـات الاجتماعيـة وتنـاول فكـرة الخيـار في الأحـوال الشـخصية والعلاقـة بالمـكان وحريـة السـكن والتملـك والبيئـة بصفتهـا إدارة التعـدد الديني جغرافيـاً، الـخ.

يفـترض بهـذه الديناميـات ان تسـاهم في تفكيـك هيمنـة " الأهـل" (أي علاقـات النسـب والانتمـاء الأولي) علـى التوجهـات المدنيـة، وتركيـز التوجـه نحـو تغليـب التوجهـات المدنيـة علـى توجهـات " الأهـل". كمـا لا بـد مـن مواجهـة جريئـة لعلاقـة الدولـة بالديـن، اي التصـدي لاشـكالية الفصـل بيـن مسـاحة الديـن ومسـاحة الدولـة وعـدم تعـرض الديـن للاسـتغلال لمـآرب سياسـية.

باتـت البنيـة المجتمعيـة اللبنانيـة مشـحونة بالتوتـر والعنـف والعدوانيـة بسـبب غيـاب الاسـتقرارين السياسـي والاجتماعـي، مـا يقتضـي العمـل في المرحلـة المذكـورة علـى اعـادة فـرز سـلم القيـم مـن بـاب تعزيـز التضامـن والتعـاون بيـن الطبقـات والطوائـف والمناطـق. علـى الصعيـد الاقتصـادي الاجتماعـي، يـزداد عـدد الأسـر التـي تتفاقـم معاناتهـا بفعـل المشـاكل اليوميـة وغيـاب المسـاواة في الحصـول علـى أدنـى المـوارد والخدمـات الأساسـية، مثـل السـكن والطاقـة ووسـائل النقـل، الـى جانـب التعليـم ذي الجـودة والرعايـة الصحيـة الفاعلـة وضمـان الشـيخوخة.

ومـن تحديـات تلـك المرحلـة تأطيـر حقـوق النـاس ضمـن اي عمـل سياسـي، تماشـياً مـع عمليـة اصـلاح النظـام اللبنـاني، كمـا يجـب الاخـذ في الاعتبـار الحاجـة الـى تفكيـك الذهنيـة المجتمعيـة القائمـة علـى العدوانيـة والمنافسـة غيـر المشـروعة والربـح الفاحـش، التـي تعرقـل توثيـق العلاقـة مـع الدولـة المدنيـة المبنيـة علـى المواطنـة وعلـى روح التضامـن والتعـاون والمسـؤولية.

٣. اقتراحات تنفيذية وسياسات

من هنا، تأتي الورقة بجملة من المخرجات العملية لرسم خارطة طريق لفترة انتقالية نحو الدولة المدنية:

١,٣ قانون الانتخاب

إن اصلاح قانون الانتخاب في المرحلة الانتقالية هو معبر إلزامي لتطوير النظام السياسي. لعل صحة التمثيل المتأتي من قانون انتخابي سليم يسمح في تجاوز المخاوف وتهدئة الهواجس والمضي قدماً في تطبيق اتفاق الطائف. ان اتفاق الطائف لم يتحدث باستفاضة عن قانون الانتخاب واكتفى بالإشارة الى ان «الدائرة الانتخابية هي المحافظة»، فيما نص الدستور بعد تعديلات ١٩٩٠ على ان «توزع المقاعد النيابية وفقا للقواعد التالية:

١. بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين؛
٢. نسبيا بين طوائف كل من الفئتين؛
٣. نسبيا بين المناطق.»

بغية السير بثبات نحو الدولة المدنية، نرى ان يأخذ قانون الانتخاب في الاعتبار الهوية المركبة للبنانيين، فيلعب دور المرآة العاكسة لحقيقة الواقع، لا يغلب البعد الطائفي على سائر الأبعاد، ولا يلغي البعد الفكري السياسي. إن النظام الانتخابي النسبي أو أشكال أخرى من النظم الانتخابية، تسمح ببروز التنوّع ضمن كل مجموعة طائفية أو مناطقية، تفتح الباب لبروز نخب سياسية جديدة وأفكار عابرة للطوائف والمناطق.

كذلك فإن الإصلاح الانتخابي ذي الطابع المدني والديموقراطي لا يقتصر على تحديد الدوائر ونظام الاقتراع بل يحتاج إلى خطوات إدارية تكفل تكافؤ الفرص بين القوى السياسية وحرية الاختيار للمواطن، وأبرزها: إنشاء هيئة مستقلة (فعلا) وذات صلاحيات واسعة لإدارة الانتخابات، حماية مبدأ تكافؤ الفرص والتنافس الديموقراطي بين المرشحين، تطوير تنظيم الإنفاق والإعلام والإعلان الانتخابيين، وضع آليات تضمن تمثيل المرأة في الحياة السياسية، تأمين سرية الاقتراع وفقاً للمعايير الدولية.

٢,٣ اللامركزية الإدارية الموسعة

تلحظ وثيقة الوفاق الوطني رزمة من الترتيبات تدخل في خانة "الإنماء" و"التنمية":

- الفقرة (ز) من "المبادئ العامة" في القسم الأول، تطرح مسألة "الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصاديا" كونها ركنا أساسيا من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

- الفقرة (أ) من «الإصلاحات الأخرى» في القسم الأول تطرح موضوع «اللامركزية الإدارية»، مع التأكيد أن الدولة اللبنانية «ذات سلطة مركزية قوية». وتقرّ بانتخاب «مجلس لكل قضاء يرأسه قائمقام تأميناً للمشاركة المحلية». وتؤكد على أن «الخطة الإنمائية موحدة وشاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً» وتتطرق لضرورة تعزيز موارد وإمكانات البلديات المالية دون الكلام عن دور إنمائي لها.

- الفقرة (د) من «الإصلاحات الأخرى» في القسم الأول تنشئ المجلس الاقتصادي الاجتماعي التي تقتصر صلاحياته على «المشورة والاقتراحات».

ان الإقلاع عن الذهنية المركزية المفرطة في النظر إلى أي فكرة إنمائية محلية او اي تطلع نحو التمثيل المحلي او الما دون-وطني بوصفها «مشروعا تقسيميا» أو «انعزاليا» يساعد كثيرا في تعبيد الطريق نحو الدولة المدنية. على العكس، فان إعطاء صلاحيات للهيئات والفعاليات المحلية والقطاعية لتكون هي مصدر تحديد حاجاتها وأولوياتها يشكل نوعا آخر من الضمانات في هذا السبيل. بالمقابل، تكون مهمة المركز الدعم وإعطاء الطابع الواقعي للمشاريع وتنسيقها لتتوافق مع تصور وطني عام ومع التوازن الإنمائي.

كذلك يمهد تعزيز الحوكمة المحلية – لا سيما في الشؤون الاقتصادية – الى تحسين واقع الشأن العام في البلدات والمدن والقرى، كما يساهم بشكل كبير على تعزيز حس المواطنية والمسؤولية والمساءلة. كما أنها تعزز احترام المجال العام وإدارته كخطوة توجيهية نحو الدولة المدنية فيمر نبذ ثقافة الفساد من باب اشراك أكبر للمواطنين في شؤونهم المحلية واعادة هيكلة المؤسسات المحلية عن طريق تمتين هذه الروابط وفتح المجال لرقابة مواطنية على استخدام المال العام على المستوى المحلّي المستحصل من الجباية المحلية. لذلك من المهم تعديل قانون البلديات بالتزامن مع اعتماد لامركزية ادارية انطلاقا من النموذج المقترح في مشروع ميشال سليمان/ زياد بارود (٢٠١٣) من حيث توسيع صلاحيات المناطق والبلديات وتحصينها من وصاية المؤسسات المركزية كما امدادها بالموارد المادية والمالية الكافية لأداء هذا الدور. فيمكن على المؤسسات المحلية ان تلعب دورا محوريا في نهوض التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية للأهالي، من خلال وضع الخطة الشاملة لترتيب الأراضي (المقرة من خلال مرسوم أقر في حزيران ٢٠٠٩) موضع التنفيذ، والتي تلحظ إنشاء أقطاب مدينية تنشّط الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأطراف، وتحديث هذه الخطة نظراً للتطورات الاجتماعية والاقتصادية في الفترة الأخيرة. كما يفترض تفعيل الانفاق على الصعيد المحلي مع توزيع عادل للأعباء بين المركز والمناطق وفقاً لمبدأي الفعالية والشفافية.

من هذا المنطلق، تدعو الورقة الى اقرار التصويت في الانتخابات المحلية (البلدية، ومن ثم في دوائر اللامركزية) في مكان السكن وليس في مكان القيد العائلي. وهذا لا بد ان يساهم في جعل التمثيل أقرب الى الهوية المناطقية، حيث تكمن المصالح الحقيقية للمواطنين، مما هو من الهوية الطائفية.

٣,٣ الإدارة العامة ومؤسسات الدولة

يمتدّ التواصل والاختلاط إلى مؤسسات الدولة والادارات العامة التي من شأنها ان تراعي طبيعيا الروابط المدنية على الأراضي اللبنانية. فيشار أولاً الى حاجة فصل عمل المؤسسة العسكرية عن الأجندات السياسية، بالإضافة الى اصلاح القطاع الأمني وانجاز الشرطة المجتمعية. بل ينبغي العمل على تحييد كامل للحيّز العام بما فيه كافة المؤسسات الرسمية عن التدخلات السياسية.

كما ترى هذه الورقة ضرورة ادخال آليات جديدة لاشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار فيما يخص الأحوال المعيشية والحياتية للبنانيين. كما ينبغي التركيز على تطوير الادارات العامة والانتقال التدريجي نحو عناصر الحكومة الالكترونية، لتسير على خطى الدولة المدنية، وتصبح مسندا للسلطات الثلاث ومعبرا لإعادة الربط مع فن التنظيم والتنسيق والرقابة والحوار في ما يتعلق بشؤون الناس، بعيدا عن الفساد وهدر المال العام من خلال:

- السماح لمجلس النواب فتح لجان تحقيق رسمية لمساءلة السلطة التنفيذية، ذلك لتعزيز قدرة السلطة التشريعية على مراقبة ومحاسبة أعمال الحكومة والادارات العامة. على هكذا مبادرات ان تندرج في سياق اوسع حول مخطط لمكافحة الفساد بكل أشكاله، من ضمنه تحصين المجالس والأجهزة الرقابية (المجلس الدستوري، مجلس شورى الدولة، ديوان المحاسبة، التفتيش المركزي)

- ازالة طابع السرية لعمل اللجان النيابية واعتماد دور اكبر للخبراء والمهنيين وناشطي المجتمع المدني، الى جانب ممثلي عن الفئات المعنية بالمسائل موضع النقاش في جلسات اللجان.

- تكرار نماذج معاهد الأبحاث وتطوير الأداء الإداري (على غرار معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي) على مجالات إدارية أخرى، لا سيما تعزيز ذهنية الانفتاح تجاه القوى الحيوية في القطاع الخاص ولدى المجتمع المدني.

- اعتماد سياسات اقتصادية تساهم في الدرجة الأولى في تحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، بموازاة تحقيق عدالة ضريبية توزع العبء الضريبي بشكل سليم على المواطنين والشركات، بالإضافة الى مساندة الادارات العامة الأخرى بآليات وضع بنود الموازنة الخاصة بها.

- تعزيز دور المعهد الوطني للإدارة، في تدريب كبار الموظفين الاداريين على فكرة التواصل المستدام مع قوى القطاع الخاص والمجتمع المدني واحترام المواطنين، فالدولة بحاجة إلى هيكلية إدارية تكنوقراطية عالية الكفاءة لانتظام عمل المرافق العامة المحصّنة تجاه تدخل القوى السياسية والطائفية.

- ينبغي التركيز على تحقيق استقلال القضاء كسلطة وليس كمؤسسة ادارية فحسب. من هنا تبرز ضرورة تعزيز وتمكين معهد الدراسات القضائية وإيلاء الاهتمام الكبير بمسار تكوين وتعليم المرشحين لنولي المناصب القضائية. وتكون ربما فكرة انتخاب مجلس القضاء الأعلى كليا من قبل زملائهم القضاة خطوة أولية نحو تأمين استقلالية القضاء ونزاهته.

- تطوير السلك الديبلوماسي كجهاز اداري حاضن للسيادة الوطنية والمصلحة القومية اللبنانية في نطاق العلاقات الثنائية والجماعية للدولة ضمن المجتمع الدولي.

٤,٣ التنظيم المُدني

من جهة أخرى، من المهم العمل على المحافظة على مفاصل التواصل والاختلاط بين أفراد العائلات الروحية والمناطقية اللبنانية، عملا بالطابع المدني للعلاقة. يتبلور هنا الدور الحاسم للفضاء المديني كمجال للتنوع والاختلاط والتعاطي بالشأن العام. لذلك يكون الاهتمام الأولوي بالفضاءات المدينية وبالتنظيم المدني عنصراً حيوياً لتوسيع المجال المدني.

من هنا أيضا الحاجة الى التفكير في الاختلاط الجغرافي من باب منطقة السكن الأساسية للأسر اللبنانية التي باتت تبحث عن تجانس/تناغم طائفي وثقافي على حساب الاختلاط والعيش المشترك. ان مؤشر نسبة الاختلاط السكني والديمغرافي بات على تراجع كبير، ما يدعو الى تحفيز سياسات عامة لمعاكسة هذا الوقع.

لذا، من المفيد التركيز، من باب الاقتراحات، على تحسين سبل ادارة المساحات العامة والأقسام المشتركة في الأحياء والمجمعات والابنية السكنية، والتي تشكل الحلقة الأولى من الحوكمة وادارة الشأن العام. ينبغي لذلك تعديل المرسوم ١٩٨٣/٨٨ الذي ينص على تنظيم الأقسام المشتركة في الأملاك المبنية، بالإضافة الى تحديث الإطار القانوني لتنظيم الشؤون المحلية مباشرة من قبل الأهالي، بالتعاون مع البلديات والسلطات المختصة. فنجد انه من الضروري حث المواطنين على ادارة شؤونهم المشتركة في الساحات عامة والأقسام العقارية، عملا بروح التضامن والتعاون مع اعتماد الشفافية المالية في التنسيق الجماعي بين الأهالي.

كما يشكل النقل العام احد العناوين المحورية في شأن عرقلة او تحفيز الاختلاط على مستويات عدة، أكانت على صعيد الزواج والسكن والعمل، كما نظرة العموم الى المساحات العامة وكيفية الاندماج فيها كمواطنين متعددين ثقافيا ودينيا وطائفيا. من هنا الحاجة الى بلورة سياسة نقل مشترك حديثة ومتكاملة تسهم في تكريس مفهوم المواطنة والعيش المشترك.

٥,٣ الأحوال الشخصيّة

نشير ايضا الى الأسرة كإطار من شأنه، وفي حال توافر الشروط المدرجة سابقاً، تعزيز الاختلاط والتفاعل بين مواطنين من طوائف ومذاهب متعددة، وما يأتي معه من انفتاح وازدهار فكري وثقافي للأطفال والأولاد الذين ترعرعوا في هكذا بيئات. من هنا ضرورة التفكير مليا بأهمية إطلاق تنفيذي لمشروع استحداث قانون مدني للأحوال الشخصية، بدءاً من مشروع الزواج المدني الاختياري، وسائر قوانين المتعلقة بالأسرة والأحوال الشخصية، وعدم تأجيل هذا النقاش لمراحل لاحقة.

وفي صلب هذه الإصلاحات إلغاء كل القوانين والتشريعات التي تحمل تمييزاً ضد المرأة، ومواجهة التصرفات التمييزية التي قد تستمر حتى لو تبدّلت القوانين.

٦,٣ على صعيد التعليم

ان انجاح تطوير الحس المواطني في لبنان قائم أيضاً على لاعبين من ميادين أخرى، نذكر هنا المجتمع المدني كما المؤسسات التربوية. وتبدأ تنشئة من هذا القبيل في التربية الوطنية المدنية، حيث تشكل الجمعيات الوسط الأنسب للأفراد للالتفاف حول القضايا الوطنية ومسائل الشأن العام. لذا، من الضروري تحرير التعليم الرسمي من تدخلات القوى الحزبية الطائفية التي تقوم في مناطق نفوذها بكييف محتويات مناهج التعليم لمصلحة معتقداتها وإيديولوجياتها الضيقة.

ان قوى المجتمع المدني أخذت على عاتقها مهمة تقوية قيم المواطنة منذ فترة طويلة، ولكن غالباً ما اصطدمت بعدم تفعيل مبادراتها وتحويلها الى سياسات عامة جدية ومتكاملة الأوجه لتصيب الأهداف بفعالية. لذا، يجب إعادة موضوع التربية على المواطنة إلى صلب المشروع التربوي، من خلال مناهج تربوية مبنية على تعزيز الفكر النقدي والفكر العلمي والتعرف على الثقافات المتعددة، والتفاعل الإيجابي بين مواطنين من بيئات مختلفة. وتقع هنا المسؤولية أيضاً على مؤسسات المجموعات الدينية والطائفية التي يستحسن أن تعزز دورها في نشر مبادئ التعارف والاختلاط والتفاعل الايجابي، بالإضافة إلى إدخال مادة تعليم الأديان في المناهج التعليمية سعياً لتكوين مواطنين منفتحين وقادرين على التعامل مع التنوّع الذي يحيط بهم.

وتأتي مسألة كتاب التاريخ كجزء دائم من الحديث عن التربية على المواطنة غير الطائفية. ونقترح في هذا الشأن انتقال التركيز من فكرة كتاب التاريخ الموحد إلى فكرة تربية الأطفال على سرديات تاريخية معتددة ضمن منهج تربوي واحد، وهذا لا يعني كتاب تاريخ واحد يسرد فقط رواية "المنتصر" او "الغالب".

٧,٣ دور القطاع الخاص

الى جانب القطاع العام، يلحظ دور كبير لمساحات اضافية من شأنها ان تحتضن وتعزز مفهوم الاختلاط ضمن العائلة اللبنانية، نذكر المساهمة المطلوبة من القطاع الخاص حيث يعمل ويرتزق اللبنانيون في أوساط تشجع الاختلاط والسعي نحو الآخر لأغراض تجارية استهلاكية واقتصادية. ونسلط الضوء هنا على المؤسسات الإعلامية بصفتها جزءا محوريا من القطاع الخاص اللبناني ومناقشة دورها إعلاميا في دعم و"تسويق" مشروع التوجه نحو المواطنة والدولة المدنية.

٨,٣ دور القطاعات المدنية

ينبغي لحظ دور أكبر للنقابات وممثلي مختلف المهن، لا سيما العمالية منها، التي تهمش دورها في الحقبة الأخيرة واختصرت انتخاباتها الى تعظيم الأحجام السياسية للفرقاء السياسيين في السلطة أو خارجها.

ان الآليات المذكورة أعلاه، وما يشبهها من "سياسات ناعمة" soft policies، تسمح بنشوء توازن أفضل لصالح مفهوم الدولة المدنية الحاضنة للتنوع والتعددية والساهرة في الوقت عينه على حقوق المواطنين ومساواتهم، والسير باتجاه تجسيدها.

© حركة التجدد الديموقراطي
سن الفيل، جادة شارل ديغول
هاتف وفاكس: ٢/١/٦٠٤٨٩٤٦ ١ ٩٦١+

www.tajaddod.org
tajaddod@tajaddod.org